جامعـة القاهرة
كليــة الحقوق
قسم المرافعات المدنية والتجارية

دور النيابة العامة فى تحقيق الحماية القضائية المدنية

رسالة مقدمـة
للحصول على درجة الدكتوراه فى المرافعات المدنية والتجارية
بكلية الحقوق

إعـداد

وائل محمد إبراهيم عبد الهادى

لجنـة المنـاقشة والحكم

١- أ.د / أسامــة أحمد شوقى المليجى مشرفاً ورئيساً
أستاذ ورئيس قسم قانون المرافعات المدنية والتجارية - كلية الحقوق – جامعة القاهرة

٢- أ.د / على رمضان على بركات عضواً
أستاذ ورئيس قسم قانون المرافعات المدنية والتجارية - وكيل كلية الحقوق – جامعة بنى سويف

٣- أ.د / سحر عبدالستار إمام عضواً
أستاذ ورئيس قسم قانون المرافعات المدنية والتجارية - كلية الحقوق – جامعة المنوفية

١٤٣٧ هـ / ٢٠١٦ م

﴿ وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ
أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ
إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ ﴾

(سورة النساء – الآية ٥٨)

إهـــــداء

- **إلى رواد المرافعات فى مصر ، الذين كانت لهم بصمة واضحة فى التاريخ من أجل السير على نفس الدرب ، ومواصلة الطريق نحو التجديد فى الفكر القانونى ، الذين أسهموا إسهاماتٍ كـــثيرةً فى خدمة الأمة ونهضتها ، فلهم منا التحية التقدير .**
- **إلى روح والدى العزيز ، سائلاً الله – تعالى – أن يغفر له ويرحمه ، ويجمعنى به فى مستقر رحمته.**
- **إلى والدتى الغالية ، أطال الله فى عمرها وبارك لها فيه ، ومنحهـــا كامل الصحة والعافيـــة ، وجزاهـــا الله عـــنى خـــير الجـــزاء.**
  إلى زوجتى ... وأبنائى : أحمد ونور ومنة , وأخـــواتى: وجيـــه ومحمد ودواليا وسلافا , وأهلى جميعاً...
- **إلى كل من أعاننى بالجهد وأحاطنى بالرعاية** ، إما ببذل كتـــاب أو نصح ، وأخص بالشكر السادة المستشارين / محمد عبـــد المـــنعم العوضى ، محمد الوصال ، محمد فودة ، أحمـــد خليفـــة ، د. أحمد عبدالوهاب , وأيضاً أ. صبرى أحمد اسماعيل – رحمه الله – لما بذله معى من جهد فى تنسيق كتابة الرسالة ، سائلاً المولى أن يتغمده برحمته.

الباحث

شكـــر وتقديـــر

رعاية للأدب الإسلامى ، وسلوكاً لمسلك العلم الحميد فإن العلم والأدب يأمران بالشكر، وجاء فى الحديث الشريف عن النبى ﷺ : ".. ومن لم يشكر الناس لم يشكر الله ".

وبعد شكر المولى جلَّ وعلا أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى العالم الجليـــل **الأســـتاذ الدكتور / أســـامـــــه أحمد شوقى المليجى** – أستاذُ ورئيس قسمِ قانون المرافعـــات المدنيـــة والتجارية – كلية الحقوق – جامعة القاهرة ، ومن مؤسسى المدرسة الحديثـــة فـــى قـــانون المرافعات ، أستاذى ومشرفى على هذه الرسالة والذى شرفت بالتتلمذ على يديه ، فلقد لمست فيه الخلق القويم والعلم الرفيع ومحاسن الشيم ، وأشهد بأنه كان يقابلنى بفيض من الترحـــاب والتوجيه حتى خرجت هذه الرسالة على هذا النحو ، ومن حرصه علىَّ أنه كان يُرشدنى إلى حضور العديد من مناقشة رسائل الماجستير والدكتوراه مما أكسبنى خبرة واستفادة فى كتابـــة هذه الدراسة ، ولست واجداً جزاءً لكريم اهتمامه ، إلا دعوات صادقة أن يجزيه الله عنـــى، وعن كل طالب علم استفاد منه ، خير ما يجزى أستاذاً عن طلابه ، وأن يمتعه الله بالصـــحة والعافية ، وأن يبارك له في عمره وعلمه وأهله.

ومن فضل الله علىَّ أن هيأ لى فى مناقشة الحكم على الرسالة أستاذين جليلين وعـــالمين فاضلين **الأستاذ الدكتور / على رمضان على بركات** – أستاذُ ورئيس قسمِ قانون المرافعـــات ووكيلُ كلية الحقوق– جامعة بنى سويف ، فلقد لمست فيه مكارم الأخلاق والصلاح والعلم ، وإنه لشرف عظيم لى أن يتقبل سيادته مشكوراً بمناقشة هذه الرسالة والحكم عليها رغم كثرة مسؤلياته ومشاغله العلمية .. اللهَ أسألُ أن يبارك له فى علمـــه وأن ينفعنـــى بمـــا يرشـــدنى ويوجهنى إليه فجزاه الله عنى خير الجزاء ، وأن يمتعه الله بالصحة والعافية.

كما يسرنى ويشرفنى أن أتقدم من أعماق قلبى بخالص الشكر وعظيم التقدير إلى **الأستاذ الدكتور / سحر عبدالستار إمام** – أستاذُ ورئيس قسمِ قانون المرافعات المدنية والتجاريـــة – كلية الحقوق – جامعة المنوفية ، فلقد لمست فيها الخلق والتواضع والعلم الواسع، وإنه لشرف عظيم لى أن تتقبل سيادتها مشكورة بمناقشة هذه الرسالة والحكم عليها رغم كثرة مســـؤلياتها ومشاغلها العلمية.. اللهَ أسألُ أن يجزيها عنى خير الجزاء ، وعن كل طالب علم استفاد منها حتى يستزيد من علمها الباحثين.

كما أتوجه بالشكر إلى السيد الأستاذ الدكتور / **عميد الكلية ، وأسرة الدراســـات العليـــا بكلية الحقوق– جامعة القاهرة ، على ما قدموه من دعم ومساندة.**

مقدمـة

إذا كانت مهمة القضاة هى " البحث للمقارنة والمفاضلة والترجيح " ، والمحامين مهمة "البحث للإبداع والابتداء والتأسيس " ، فإن" مهمة النيابة العامة من المهمات المضنية وربما كانت أشق من مهنة المحامين فيما يتعلق بتقدير الصواب والخطأ فى المسائل القانونية والترجيح بينهما ، إذ لها الترجيح الأول وللقاضى الترجيح الأخير ، على أن لها أيضاً فى أحوال كثيرة مهمة الابتداء والإبداع كالمحامين ، فأعضاء النيابة يجمعون بين عملى الطرفين ويتحملون مشقتهم ( )، كما أنها نائبة عن المجتمع وممثلة له وحامية للحق والشرعية، وأسبغ المشرع على رجالها الكثير من الضمانات التى يتمتع بها القضاة وقدراً كبيراً من الاستقلال فى الرأى، لجلال الدور الذى تؤديه فى تحقيق الحماية القضائية المدنية.

وإذا أردنا الاستغناء عن النيابة فإن ذلك سوف يكون بمثابة إلغاء إحدى هيئات الدولة المستقلة عن الحكومة وأيضاً المستقلة عن القضاة حتى فى الوقت الذى تعتبر فيه جزءاً رئيسياً من السلطة القضائية ، ولا يمكن إذاً أن يتعلق الأمر بِجَعلها تترك مسارها وإلا أصبحت كالبناء المبدد.

فالنيابة العامة تمثل جهة أصلية وضرورية داخل المجتمع ودورها فى الدعوى المدنية وفائدتها لا يمكن بعد أن تكون موضع شك ؛ لذا فإن تفعيل دور النيابة العامة والرغبة فى منحها المزيد من السلطات وتحسين أدائها فى الجانب المدنى سوف يكون له أثره فى أن يتم تقديم العدالة فى مدة معقولة ، ولقد كتب Georges Bernanos : نحن لا نخضع للمستقبل ، ولكننا نصنع هذا المستقبلOn ne subit pas l'avenir، on le fait ، وأن أهمية دورها فى هذا الجانب – بالمعنى الواسع للمصطلح – ينتج عن المكانة التى تشغلها داخل السلطة القضائية ، ومحل وهدف تدخلاتها سواء أكانت

() محمد حامد فهمى : **محكمة النقض والإبرام المصرية** ، نظرة عامة فى القانون الصادر بإنشائها فى ٢ مايو سنة ١٩٣١، بحث منشور فى : **مجلة القانون والاقتصاد** كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، السنة الثانية ، العدد الأول ، ص٧٣.

المستخلص

دور النيابـة العامة فى تحقيق الحماية القضائية المدنيـة

اسم الباحث : وائل محمد إبراهيم عبد الهادى.
جهة البحث : قسم المرافعات المدنية والتجارية – كلية الحقوق – جامعة القاهرة.

تهدف الدراسة إلى محاولة التوصل إلى أفضل الحلول الممكنة لتحقيق الحماية القضائية المدنية ، من خلال تنظيم أنسب للنيابة العامة فى الخصومة المدنية.
وذلك فى ضوء التشريعات الحديثة التى أعطت للنيابة العامة دوراً جديداً لم يكن لها من قبل كالمادة ٤٤ مكرر مرافعات من القانون ٢٣ لسنة ١٩٩٢ ، والقانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٤ ، والقانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ الخاص بالبنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد ، والقانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٦.

كما حاولت الدراسة وضع مقترح لحل مشكلة الحيازة المدنية ، مع وضع تصور نظرى لنيابة مدنية متمرسة ومؤهلة ومميكنة، بالإضافة إلى دراسة الوظيفة القضائية للنيابة العامة فى القانون الفرنسى، وابراز دورها.

واعتمدت الدراسة على المنهج العلمى المقارن ، والمنهج التحليلى.

الكلمات المفتاحية

النيابة العامة
الحماية القضائية المدنية
النائب العام
وزير العدل
الاستقلال
الوظيفة القضائية للنيابة العامة

Abstract

Rôle du ministère public dans la réalisation de la protection judiciaire civile

Préparée par : Wael Mohamed Ibrahim Abdel Hadi
département de procédure civile et commerciale - Faculté de droit - Université du Caire

L'étude vise à connaître comment atteindre les meilleures solutions possibles pour réaliser la protection judiciaire civile à travers l'organisation la plus appropriée pour le ministère public en litige civil.
Et dans la législation récente qui a donné au ministère public au nom du nouveau rôle, l'article 44 de la loi 23 de 1992 et la loi n ° 10 de 2004 et la loi n ° 88 pour l'année 2003 de la Banque centrale et le système bancaire et la monnaie, et la loi no 3 de 1996.

L'étude a tenté de mettre une proposition pour résoudre le problème de la possession civile en ce qui sert l'objet de l'étude, et La fonction judiciaire du ministère public dans le droit français.

L'étude reposait sur la méthode analytique et Méthode scientifique comparative.

Mots-clés

Ministère public
La protection judiciaire civile
Procureur général
Ministre de la Justice
la dépendance
La fonction judiciaire du Ministère public